

وما يكون الغالبية سبباً لا يثبت حكمه لفرارها من الحضور
 وهو الذي في صف القفال مغالبته سبباً لا يثبت
 لوضع يأس العدد وكذا في النسخة فلما ثبت برهانه
 والذي بارزاً وهو الفصل الغالب منه الملك المحقق
 فيه الفرار ولهذا اخوات تخرج عن هذا الطوف وقولها اذا
 اذامات في ذلك الوجه اوله وليس على ان لا فرق بين
 ما اذامات بذلك السبب لسبب اخر كصاحب القفال
 بسبب المرض اذ اكل واذا قال الرصيل لا مرده وهو
 صحيح اذا جاءه من شهره اذا دخلت الدار او اذا
 صلي فلان الطهارة اذا دخل فلان الدار فاني
 وكانت هذه الاشياء والزوج برهانه لم يثبت فان
 القفال في المرض ورتب ان فرارها اذا دخلت الدار
 وهذه على وجودها ان تطلق المطلق بحق الوصف او فصل
 الا ترى ان فصل نفسه او فصل المرددة وكل ذلك على وجهين
 اما ان يكون من فصله او فصله من فصله او فصله من فصله

قد لم يحرم اي الزوج في العدد ثلث لان الذكر يفرق
 في الاداء فيصير من ذمته اجتهاداً في الزوجين
 اجتهاداً في الثانية لانه من ذمته اجتهاداً في الثانية
 والطلاق لا يثبت قوله بخلافه سبباً اذا وضعت
 اذام الزوج في حلاله ووجوبه في حلاله
 في الاداء فيصير من الزوجين حلاله في حلاله
 لصبر الزوجين فلا يثبت له امره اية في حلاله
 فواضح لسيده ابن العاقين

سواء في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله
 فمات الابن قبل الزوج البنتان تزوج بهذه المرأة
 اتم لا فرق في الحواشي ليعلم ولا عهداً في الملك
 خلافاً لغيره والحالة هذه والله اعلم
 الاسعدية في فقه الحنفية

في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله
 في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله
 في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله
 في حلاله في حلاله في حلاله في حلاله

1957